الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/37/203/Add.2
30 June 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/
SPANISH

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٣٢ من القائمة الأولية*

مسألة ناميبيا

الاجراءات المتخذة من الدول الأعضاء لمساندة ناميبيا

تقرير الأمين العام

اضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات

اكوادور ٢
باكستان ٣
برباد وس ٤
رومانيا ٦
المكسيك ٧
الهند ٧

* A/37/50/Rev.1.

Digitized by UNOG Library

اكـــواد ور

[الأصل : بالاســـبانية]
[٢٨ أيار/مايـــو ١٩٨٢]

١ ــ ان اكواد ور ، وفاء منها لموقفها الثابت والمتمثل في مناهضة العنصريـــة والاســـتعمار ، قد نفذت جميع الأحكام الواردة في القرار ٣٦/١٢١ باء .

٢ ــ وبالاضافة الى ما سبقت الاشارة اليه ، فقد أعدت وزارة خارجية اكواد ور مشروع قانـــون خاص يحظر صراحة على أى مواطن اكواد وري اقامة أية علاقة أيا كانت مع جنوب افريقيا وناميبيـــا . وسوف نبلغكم في حينه بما سيتخذ بشأن مشروع القانون المذكور .

باكســـتان

[الأصل : بالانكليزيـــــة]
[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢]

١ ــ لقد أيدت باكستان باستمرار الكفاح العادل لشعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو الـــتي تعتبر الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا . وتقدم باكستان بوصفها عضوا في مجلس الأمـــم المتحدة لناميبيا ، تأييدها الكامل لكفاح شعب ناميبيا ، في الأمم المتحدة وسائر المحافـــل الدولية .

٢ ــ وتشارك باكستان ، بغض النظر عن قيودها المالية ، في الجهود الدولية الرامية الـــى تقديم المساعدة الى ضحايا سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا ، وذلك بالاسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وصندوق الأمم المتحدة لناميبيا وصندوق عدم الانحياز للتضامن والدعم لناميبيا . وتقدم باكستان كذلك تسهيلات تدريبية في مؤسساتها الخاصة بالتدريب العسكرى الى دول خط المواجهة وهي زمبابوى وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا .

٣ ــ ولم تقم باكستان على الاطلاق علاقات دبلوماسية مع نظام الأقلية العنصرى فـــي جنـــوب افريقيا كما أنها لا تنوى القيام بذلك . وبالنظر الى سياسة التفرقة العنصرية والفصل العنصـــرى المقيتة التي يتبعها نظام جنوب افريقيا فقد تضمن الأمر رقم SRO No.775(K)/64 ، المؤرخ فـــي ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤ والصادر عن وزارة التجارة الباكستانية ، فرض جزاءات تجاريـــة شاملة ضد جنوب افريقيا . وبعد ذلك ، ومن أجل زيادة تعزيز التشريع القائم ، حرم أمر تنظـــيم الاستيراد لعام ١٩٨٠ الصادر عن وزارة التجارة باسلام أباد تحت رقـــم SRO No.719(I)/80 والمؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، جميع أنواع المعاملات التجارية مع جنوب افريقيا واستيراد السلع التي منشأها جنوب افريقيا .

../..

Digitized by UNOG Library

٤ — ولا تمنح باكستان تسهيلات الهبوط أو المرور لطائرات جنوب افريقيا ، وقد أغلقت الموانئ الباكستانية في وجه السفن التي تحمل علم جنوب افريقيا . وحظرت باكستان بيع الأسلحة والذخائر وجميع أنواع المركبات العسكرية وغيرها من السلع الاستراتيجية لجنوب افريقيا . وقد كانت هذه سياسة باكستان الثابتة حتى قبل صدور قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الذى تؤيده باكستان تأييدا كاملا . كما أوقفت باكستان جميع المبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية مع جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

بربـــادوس

[الأصـــل : بالانكليزيـــة]
[٢٦ أيار/مايـــو ١٩٨٢]

١ — تتضمن التدابير المتخذة من قبل بربادوس لعزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا وعسكريـــا وثقافيا ما يلي :

(أ) ايداع صك التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبـــة عليها في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ ؛

(ب) ايداع صك الانضمام الى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ؛

(ج) لكون بربادوس طرفا في اتفاق غلينيـفلز المعقود فـــي عام ١٩٧٧ والذى يثنـــي عن الاتصال بأية منظمات رياضية في جنوب افريقيا والتنافس معهـــا ؛

(د) اعتماد مرسوم (حظر) استيراد وتصدير البضائع (من اتحاد جنوب افريقيا واليـــه) لعام ١٩٦٠ ، في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٦٠ ، وهو المرسوم الذى حظرت بموجبه جميع العلاقـــات التجارية مع جنوب افريقيا اعتبارا من ١ ايلول /سبتمبر ١٩٦٠ ؛

(هـ) اعتماد مرسوم (تعديل) نظام الأفضلية الجمركية البريطاني ، ١٩٦٢ ، الذى حذف بموجبه " اتحاد جنوب افريقيا بما فيه افريقيا الجنوبية الغربية " من جدول البلدان التي تطبق بشأنها المعدلات التفضيلية في التعريفات الجمركية فيما يتعلق بالتجارة مع بربادوس ؛

(و) اعتماد أنظمة (حظر) استيراد وتصدير البضائع ، ١٩٧١ ، التي فرض بموجبهـــا حظر مطلق على التجارة مع جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية .

٢ — ولم تكن لبربادوس قط أية علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع جنوب افريقيا ، وليس في نيتهـــا اقامة أى منها حتى يتم الغاء نظام الفصل العنصرى .

٣ — ان حكومة بربادوس لا تتيح أية أموال أو موارد للاستثمار في جنوب افريقيا أو ناميبيا ولا تشجع مواطنيها على اقامة أية صلة بناميبيا . وليس لدى حكومة بربادوس علم بأية حالات استثمار في جنـــوب افريقيا أو في ناميبيا المحتلة بصورة غير مشروعة من قبل أى فرد أو مصرف أو مؤسسة في بربادوس .

٤ — وعلى الرغم من أن لأى مواطن في حوزته الوثائق الصالحة ذات الصلة مطلق الحرية ، بموجب دستور بربادوس ، في زيارة أى بلد أو الهجرة اليه ، فان السفر و/أو الهجرة الى جنوب افريقيـــا أو الى ناميبيا ، المحتلة بصورة غير مشروعة ، من الأمور التي لا تلقى تشجيعا . كما أن التحيـــص الذى يخضع له زوار بربادوس القادمون من جنوب افريقيا وأى شخص مسافر بجواز سفر صادر عن جنـــوب افريقيا هو في غاية الشدة في موانئ الدخول .

Digitized by UNOG Library

٥ — وجميع شركات الطيران المسجلة في بربادوس محظور عليها حظرا تاما القيام برحلات الى جنوب افريقيا أو ناميبيا المحتلة أو منهما . وما من شركة طيران أنشئت في جنوب افريقيا أو ناميبيا المحتلة أو طائرة سجلت في أى منهما يمكنها القيام برحلات الى بربادوس أو منها .

٦ — ونظرا لسياسة بربادوس المعارضة للنظام الاستعمارى والعنصرى في جنوب افريقيا فانه ما من شركة تشرف عليها الدولة يمكنها الاستثمار في ناميبيا أو الحصول على امتيازات فيها .

٧ — وعندما زُعم في عام ١٩٧٨ أن شركة أبحاث الفضاء الكندية على صلات تجارية مع جنوب افريقيا ، رغم أن التحقيقات قد أوضحت أن فرع الشركة في بربادوس لم يتورط في أى تجارة من هذا القبيل مع جنوب افريقيا ، أمرت حكومة بربادوس الشركة بنقل أعمالها من بربادوس .

٨ — كما أنه ما من فرد يحمل جنسية جنوب افريقيا أو مقره في جنوب افريقيا أو ناميبيا المحتلة بصورة غير مشروعة ، يمكنه الاستثمار في مشاريع أو شركات في بربادوس .

٩ — ولقد أيدت حكومة بربادوس ، على صعيدى الكومنولث والأمم المتحدة ، الدعوة الى فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا والى حظر تزويدها بالنفط . وعلى ذلك فانه من المحظور حظرا تاما على أى مواطن أو غير مواطن يعمل من بربادوس ، أن يبيع النفط أو المنتجات النفطية أو يوفرها لأى فرد أو شركة أو وكالة في جنوب افريقيا أو ناميبيا المحتلة .

١٠ — وقد أيدت بربادوس أيضا ، على صعيدى الكومنولث والأمم المتحدة ، الدعوة الى فرض حظر دولي على توريد السلاح الى جنوب افريقيا . وأيدت بحزم قرارات الأمم المتحدة الهادفة الى وضع حد لكل تعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى . وعلى سبيل المثال ، فان بربادوس كانت احدى البلدان الـ ١٢٧ التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٦ باء المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذى سعت الجمعية العامة به الى ضمان التوقف عن أى شكل من أشكال التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في الحقلين العسكرى والنووى .

١١ — وبسنّ قانون الغارات الخارجية والمرتزقة ، ١٩٧٩ ، أصبح من غير المشروع :

(أ) بالنسبة للأفراد الذين يدينون لبربادوس بأى قدر من الولاء ، أن يشتركوا في غارات مسلحة ضد حكومة بلد آخر ؛

(ب) تجنيد المرتزقة داخل بربادوس أو منها .

١٢ — كما قامت حكومة بربادوس بالاسهام ماليا في عدد من صناديق الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، وصندوق الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، والصندوق الدولي للدفاع والمعونة ، وعقد النقل والمواصلات في افريقيا ، ومعهد ناميبيا ، ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا ، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

رومانيـــا

[الأصـــل : بالفرنسيـــة]
[٢١ آيار/مايـــو ١٩٨٢]

١ - ان رومانيا ، وهي تتمسك بشدة بمبادئ العدالة الوطنية والاجتماعية ، وتنتهج سياسة نشطة للتضامن النضالي مع كفاح الشعوب ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والتمييز العنصري وجميع أشكال السيطرة والاضطهاد الاستعماري ، من أجل تأكيد حق كل شعب في العيش في حرية وسيادة ، تعرب عن تضامنها الكامل مع كفاح الشعب الناميبي وتعلن تأييدها لوقف نظام احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ولنيلهـــا الاستقلال الوطنـــي .

٢ - وتساند رومانيا الشعب الناميبي وحركة تحريره الوطني وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مساندة متعددة الأطراف في كفاحه من أجل الحرية والاستقـــلال الوطني ، ومن أجل الممارسة الحرة لحقه في أن يقرر بنفسه سبيل تنميته في المستقبـــل ، وفقا لمصالحه المشروعة وطموحاته الذاتية .

٣ - ان الحكومة الرومانية ، بتأييدها للانسحاب الفوري وغير المشروط لنظام الاحتـــلال الذي تقوم به جنوب افريقيا لناميبيا ، تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والرامية الى حمل جنوب افريقيا على الشروع في تطبيق القرارات المتعلقة بناميبيا ، بما في ذلك قـــرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وترى أن من واجب الأمم المتحدة أن تمارس الدور المنوط بها ، وبوجه خاص العمل بنشاط للقضاء على المعارضة والعقبات التي تعترض سبيل انجاز حـــق الشعب الناميبي في العيش في حرية وسيادة ، ومن أجل إعمال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

٤ - وبمقتضى موقف رومانيا الثابت القائم على الاحترام المطلق لقرارات الأمم المتحـــدة المتعلقة بناميبيا ، والادانة القوية للاحتلال غير المشروع لناميبيا وسياسة الفصل العنصـــري التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصري ، ودعم الكفاح العادل للشعب الناميبي من أجـــل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف ، وازاء نضال شعب جنوب افريقيا من أجل الحريـــة والعدالة الاجتماعية ، فانها ، كما أعلنت أيضا في الماضي ، لا تقيم أية علاقات سياسيـــة أو دبلوماسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها مع جنوب افريقيا .

٥ - ان رومانيا تؤيد بل وتعمل بتصميم على تعبئة وتوحيد الجهود المبذولة على الصعيد الدولي ، حتى يتسنى للشعب الناميبي أن يمارس ، دون تأخير ، حقه المقدس في العيـــش في وطن مستقل ذي سيادة ، وحتى تحتل ناميبيا مكانها الذي تستحقه بين أمم العالـــم الحـــرة .

Digitized by UNOG Library

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]
[١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٢]

ان موقف حكومة المكسيك لم يتغير فيما يتعلق بالرد الذي أحيل الى الأمين العام بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ (انظر A/36/696/Add.2) .

الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٢]

١ - لقد سبق أن تصرفت حكومة الهند وفقا لما أوصى به قرار الجمعية العامة ٣٦/١٢١ باء . وكما هو معروف ، فقد كانت حكومة الهند في الحقيقة البلد الأول الذي يفرض من جانب واحد جزاءات دبلوماسية واقتصادية ضد جنوب افريقيا منذ عام ١٩٤٦ ، أي قبل الجزاءات التي أوصت الأمم المتحدة بفرضها ضد جنوب افريقيا بوقت طويل . وفي عام ١٩٥٤ ، تم أيضا سحب البعثة الهندية من جنوب افريقيا . ومنذ ذلك الوقت والهند تقاطع جمهورية جنوب افريقيا مقاطعة تامة ، وليس لها أي اتصالات أو علاقات مع تلك الحكومة في أي ميدان .

٢ - وكما سبق للأمين العام أن علم ، قامت حكومة الهند بفرض جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الاخطار المنشور في الجريدة الرسمية برقم (I and II) 46/(6) C-2 المؤرخ في ١٧ تموز/يوليه ١٩٤٦ ، والصادر عن ادارة التجارة الهندية . وقد حظر هذا الاخطار المنشور في الجريدة الرسمية ادخال أية بضائع الى الهند من البحر أو البر تكون قد أرسلت من اتحاد جنوب افريقيا أو زرعت أو انتجت أو صنعت فيه ، مع بعض الاستثناءات الطفيفة كالأمتعة الشخصية للمسافرين والصحف والمجلات . وكذلك ، حظر الاخطار اخراج بضائع من الهند بالبحر أو بالبر يكون وجهتها أي ميناء أو مكان في اتحاد جنوب افريقيا ، أو بضائع يتيقن كبير موظفي الجمرك من أنها يقصد ايصالها الى اتحاد جنوب افريقيا ، ولو كانت وجهتها ميناء أو مكانا خارج اتحاد جنوب افريقيا . وقامت الهند أيضا بمحض ارادتها بتنفيذ مقاطعة تجارية شاملة لجنوب افريقيا قبل وقت طويل من اتخاذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة .

٣ - وبعد ذلك ، وبغية المزيد من تعزيز التشريع القائم قامت ادارة الايرادات وقانون الشركات التابعة لوزارة مالية الهند باصدار اخطار في الجريدة الرسمية برقم 135-Customs/F. No. 213/63-Cus VIII مؤرخ في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤ ، ليحل محل اخطار الجريدة الرسمية في عام ١٩٤٦ . وقد حظر هذا الاخطار تصدير جميع البضائع الى جمهورية

Digitized by UNOG Library

جنوب افريقيا واستيرادها منها ، باستثناء بعض المواد الثانوية كالبطاقات البريدية والرسائل والكتب والدوريات .

٤ - لقد دعت حكومة الهند مرارا الى فرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة ضد نظام الحكم في جنوب افريقيا . وقد قالت رئيسة وزراء الهند ، السيدة انديرا غاندي ، في رسالتها الموجهة الى المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، المعقود في باريس من ٢٠ الى ٢٧ ايار/مايو ١٩٨١ :

" واننا نهيب بجميع الدول الغربية التي تدعم نظام بريتوريا أن تكف عن هذا التدعيم وأن تؤيد بدلا من ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . والطريقة السلمية الوحيدة لذلك في الوقت الحالي هي تطبيق جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا . والبديل لهذا هو النضال المسلح الطويل والمعاناة الأشد لشعب جنوب افريقيا " .

٥ - ولم يسبق لحكومة الهند أن زودت جنوب افريقيا بالسلاح ، بل أيدت بقوة الاجراءات التي تضمن تنفيذ جميع الدول ، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة ، بصورة فعالة أحكام قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . ولم يكن لحكومة الهند اطلاقا ترتيبات تعاقدية مع جنوب افريقيا ولا منحتها ترخيصات تتعلق بصنع وصيانة أي نوع من الأسلحة والذخائر أو أي معدات أو مركبات عسكرية أخرى .

٦ - وتنفيذا لأحكام الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، قامت حكومة الهند بسّن قانون مناهضة الفصل العنصري (اتفاقية الأمم المتحدة) ، ١٩٨١ . وأصبحت الهند طرفا في هذه الاتفاقية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ .

٧ - وقد منعت حكومة الهند أيضا شركات الخطوط الجوية والنقل البحري التابعة لها من اقامة أية صلات مع النظام العنصري في جنوب افريقيا . وكذلك منعت حكومة الهند كل سفر أو تبادل للأشخاص بين الهند وجنوب افريقيا أو ناميبيا المحتلة ، بما في ذلك السياحة والرياضة ، وكذلك المبادلات العلمية والمبادلات الأخرى .

Digitized by UNOG Library